بيان للامة العربية من حزب اللامركزية *

من المعلوم أن الامة العربية المستظلة براية المسلمين العثماني من أخلص الامم للدولة العلية وأشدها استمساكا بعروة الجامعة العثمانية وقد مضت على هذه الامة قرون عانت فيها ضروبا من المحن والمصائب بسبب الادارة السيئة التي أنهجها الحكم المطلق في المملكة العثمانية وهي صابرة على ذلك بحكم الجهل الذي كان مخيما عليها وعلى كل الشعوب العثمانية وراضية بما يصيبها من الجور رغبة في بقاء الرابطة التي تربط الشعوب العثمانية بالدولة العلية وتقيها شر التفرق المفضي الى ضياع المملكة واقتسامها بين الطامعين فيها من دول الاستعمار

صبرت الشعوب العربية العثمانية على ذلك طويلا وللصبر حد ينتهي اليه. ولما رأت هذه الشعوب أن الالتجاء الى رابطة عامة قد دخلها الوهن ، والسكوت على مرض بلغ حد الاعضال ليس من الاخلاص للدولة التي يودون بقاءها في شيء ، وان الاخطار التي ألمت بالمملكة قد ذهبت بقسم عظيم منها بسبب سوء الادارة وفساد الحكم تهددهم بمثل ما أصاب غيرهم لا محالة — هب عقلاؤهم والمفكرون فيهم الى البحث عن أقرب الطرق المؤدية الى السلامة ، فصاح بهم اليأس بنذرهم فوات الوقت ودنو ساعة الخطر ، فلم يجد الى قلوبهم منفذاً ، بل رأوا ان اليأس استسلام للهلاك فنبذوه ، نظروا فرأوا ان أدواء الوطن والامة كثيرة ترجع كلها الى أمر واحد هو شكل الادارة التي تدار بها المملكة ، ذلك الشكل الذي مضى عليه مئات من السنين لم يخط فيها بالامة والدولة الى الامام بينما الممالك الاخرى تسير في طرق الترقي والمدنية سير السابق المجد ، بل أصبحت المملكة العثمانية في أخريات الممالك ثروة وقوة وعمراناً ، بل هي لا تكاد تكون بالنسبة الى أصغر الممالك الاوربية شيئاً مذكورا

ذلك بأنه مامن ولاية من ولاياتها تستطيع أن تعمل لنفسها بنفسها عملا نافعاً لها موجبا لعمرانها ، جالبا لثروتها ، فتمهيد الطرق واقامة القناطر والجسور ومد السكك الحديدية وتجفيف المستنقعات واستخراج المعادن وتسيير مركبات الترام وتنوير المدن بالكهرباء أو غيرها وتأليف الشركات واستثمارها المرافق البلاد ونشر التعليم وانشاء المدارس وما شابه ذلك من أسباب الارتقاء والثروة والعمران

*) نشر حزب اللامركزية هذا البيان بالتاريخ الذي يراه القراء في آخره وسنتكلم عنه في موضع آخر

ـ كله منوط بعاصمة الملك متوقف على اذن المركز وارادته ان شاء أعطى وان شاء منع .

وها نحن أولاء نرى معظم الولايات العثمانية بل كلها مملوءة بكنوز الطبيعة ومعادن الارض ، ولم نر ولاية من هذه الولايات انتفعت يوماً من هذه الكنوز المدفونة على كثرتها ، مع انها مورد رزق عظيم للحكومة ولاهل الولايات لو كانت تعمل فيها أيدي الشركات اليوم ، وهيهات أن يكون ذلك مادام أهل البلاد ليس لهم من أمر مرافق بلادهم شيء . وما دامت الحكومة المركزية هي المتصرفة بكل شيء

زد على هذا ان عدم كفاءة الموظفين الذين يقذف بهم المركز الى الولايات وجهلهم بكيفية تطبيق القوانين وعادات البلاد ولغاتها وحاجاتها قد أوجد اضطراباً وتشويشاً في ادارة الامور في كل ولاية ، فأساء سمعة الحكومة العثمانية حتى أحجمت كل شركة وطنية أو شبه شركة وطنية عن استثمار خيرات البلاد أو عمل أي عمل نافع لها ، فصار الاهلون عالة على الاجانب الذين تحتكر شركاتهم منافع البلاد وعالة على الحكومة التي لا تفتح لهم أبواب موارد الرزق الا بمقدار ، وفقدت منهم مزايا الجماعات الانسانية كالاعتماد على النفس والتعاون على المشاريع النافعة والنظر في وسائل عمران الوطن ، بل لا يكاد يوجد أثر من روح الاستقلال الشخصي في نفوس أفراد العثمانيين فهم ينتظرون من حكومتهم أن تفتح لهم المدارس للتعليم وتنشئ لهم الملاجئ للفقراء ، وتدفعهم الى كل عمل من أعمال الحياة ، وما ظنك بأسرة نشأت وهي عالة على ربها لا تطرق بابا من أبواب العمل ولا تألف التمرن على أي سبب من أسباب الحياة ، ماظنك بهذه الاسرة اذا فقدت يوما صاحبها عن العمل واستسلم لعوامل الضعف ؟ ألا تصبح عرضة للفاقة وتصير الى الهلاك المحتم ؟!

ان حال الامة العثمانية اليوم يشبه حال هذه الاسرة لاعتمادها في كل شيء على الحكومة المركزية وفقدانها روح التضامن وروح الاستقلال الشخصي ، ولعموم الجهل بين اكثر الطبقات فيها لانها لا تملك لنفسها حق ولا شؤون التعليم فضلا عن باقي شؤون الحياة

هذا ما فكر فيه عقلاء العرب وخشوا بعده من سوء مصير قومهم اذا استمر شكل الادارة في الحكومة على ما كان عليه من استئثار المركز بالسلطة على كل شيء ، وبهذا ثبت لديهم أن الضعف الذي اعتور الدولة وسرى الى سائر أجزاء المملكة لا يمكن تلافيه اذا أريد بقاء الدولة وسلامة استقلالها إلا بأن يناط بأهل كل ولاية النظر في شؤونها الادارية والتعليمية ، أي بأن يكون لها نوع من الحكم الذاتي الموجود في كل الممالك الراقية اليوم في أوربا وأميركا المعروف باسم

(Decentralisation Administratire) أي اللامركزية الادارية، الذي يود رجال حكومتنا أن يسموه توزيع السلطة أو توسيع المأذونية . وعلى هذا المبدإ ولاجل نجاة الوطن والدولة تأسس في مصر حزب اللامركزية الادارية العثماني لا لمصلحة الشعوب العربية وحدها بل لمصلحة الدولة نفسها ، لان كل ارتقاء وغنى وقوة تنالها الشعوب العثمانية انما هو ارتقاء وغنى وقوة للدولة ، وهل للدولة قيام أو وجود الا بمجموعة هذه الاجزاء التي تتألف منها المملكة فاذا قويت قويت الدولة والعكس بالعكس ؟

ولقد تلقت الامة العربية وعقلاؤها والمخلصون من أبنائها في كل ولاية نبأ تكوين هذا الحزب بكل ارتياح وسرور ، لانهم شاعرون كشعور المؤسسين لهذا الحزب بالخطر المحدق بالاوطان وبالحاجة الى التمسك بأسباب الترقي الصحيح والنهوض السريع وانا صرنا من الحرج الى حالة لا مخلص لنا منها ولا للدولة التي نود بقاءها وسلامتها لبقائنا وسلامتنا الا بانتهاج أقرب الطرق المؤدية للسلامة ، ألا وهو مشاركة الشعب للحكومة في ادارة شؤون البلاد والتوفر على عمرانها وارتقاء أهلها

لم يشذ عن مشاركتنا بهذا الشعور بفضل الله الا أفراد من عباد المنفعة في الامة العربية وآخرون يقادون الى مفتريات هؤلاء مكرهين بزمام الحاجة اليهم، أو التقليد لهم على غير علم، وهؤلاء متى حصحص لهم الحق كانوا اليه أميل ، وبأنصاره ألزم ، واذن لا يكون هناك أدنى ريب في أن سواد الامة العربية الاعظم وعقلاءها وذوي الرأي فيها مجمعون على استحسان مبدإ اللامركزية واثقون بأنه خير وسيلة للنجاة والنجاح ، وهذه حقيقة وان عرفتها الحكومة المركزية تحاول أن تجاهلها ولا تعطي الامة العربية ما تريده لاجل حياتها ولاجل دولتها أيضاً

إننا لا يجوز لنا أن نرتاب في نية الحكومة ومقاصدها اذا أقامت الدستور، اذ ما من حكومة دستورية في العالم تأبى ترقي الشعب ورفاهته، انما نرتاب في فهم هيئتها الحاضرة معنى اللامركزية التي ينشدها طلاب الاصلاح ومقدار اخلاص هؤلاء لدولتهم ووطنهم ، مع أننا أثبتنا للحكومة أننا لسنا طلاب عنت بل طلاب اصلاح ، بأن رضينا منها بدون ما هو وارد في برنامج حزبنا تمهيداً لسبيل الوفاق الدائم بين الحكومة والشعب العربي الذي كلما برهنت الحكومة على الثقة به وتوطين العزيمة على اصلاح حاله زادها اخلاصاً ، وازداد باخوانه الاتراك ثقة ، والى دوام مشاركتهم في السراء والضراء ميلا

رضينا منها بدون ما هو طلبتنا من الاصلاح على قواعد برنامجنا ولكنها ويا للاسف لم ترض حتى بما هو دون المطلوب لنا ، ولم تف بما وعدت به مخلص

الامة العربية وعقلاءها الذين نابوا عنها في المؤتمر العربي. اذ هذا المؤتمر كما علم الامة العربية الكريمة عقد في باريس باسمها ، وكانت مباحثه دائرة على منافع اللامركزية الادارية وطلبها للبلاد العربية ، واذ كان المؤتمرون فيه يمثلون معظم الجمعيات العربية والشعب العربي الكريم فقد أوفدت جمعية الاتحاد والترقي التركية التي هي حزب الحكومة اليوم المتكلم بلسانها مندوباً من قبلها للاتفاق مع أعضاء المؤتمر على مواد اصلاحية سبق الاتفاق عليها بين الشبيبة العربية وبين مركز الجمعية في الاستانة تمهيدا لعرضه على المؤتمر ، ورأى المؤتمرون أن يبرهنوا للحكومة والعالم أجمع على أنهم انما يريدون الاصلاح ولو أتى تدريجاً ، وأن من الاخلاص لدولتهم أن لا يكون على عملهم مسحة من الجفاء ، وأن يقبلوا بمواد الاتفاقية مع بعض التحوير اذا وعدت الحكومة بقبولها وسرعة تنفيذها . ثم وعدت الحكومة بقبولها الا أنها لما أعلنت بيانها في الاصلاح جاء مخالفاً لنص الاتفاقية من بعض الوجوه وفيه تغيير ظاهر . ولما صدرت الارادة السنية على بيان الحكومة رأينا نص البيان قد تغير أيضاً ،

ولكي يرى أبناء الامة العربية الكرام الفرق بين برنامج حزب اللامركزية وما رضينا به دونه في اتفاقية باريس ، ثم بيان الحكومة لقرار مجلس الوكلاء المنافي لجوهر الاتفاقية ، ثم القرار الذي صدرت عليه الارادة السنية ومباينته للقرار الاصلي — نأتي في هذا البيان على نصوصها جميعاً لمقارنة بعضها ببعض ووقوف الشعب العربي الكريم على ما بينها من المباينة ، واننا مع رضانا بالقليل لم نحصل عليه

. . . . . .

(وههنا نشر في البيان برنامج حزب اللامركزية ، ثم الاتفاق الذي صدق عليه مؤتمر باريس ثم بيان الحكومة بما قررت قبوله من الاتفاقية ، ثم ترجمة الارادة السنية بتنفيذ ذلك — وكل هذا قد نشرناه في المنار من قبل ، ثم عقب البيان على ذلك بما يأتي)

﴿ المقابلة بين برنامج الحزب واتفاقية باريس وما قررته الحكومة ﴾

بالمقابلة بين برنامج الحزب والاتفاق الذي صادق عليه مؤتمر باريس يرى القارىء الكريم الفرق العظيم بينهما ، فالبرنامج يتضمن طلب اللامركزية الادارية بكل معانيها والاتفاق ليس فيه الا شيء قليل غامض من مطالب اللامركزية ومع هذا رضي المؤتمر بمضمون هذا الاتفاق بانيا ذلك على حسن نية الحكومة وعزمها الاكيد على اجراء الاصلاح على قواعد اللامركزية بالتدريج ، فكان من الواجب أن تثبت الحكومة حسن نيتها للامة العربية بالمبادرة بتنفيذ مواد الاتفاق لتأكد الثقة

بينهما ويتعاونا على ترقية البلاد واحياء قوة الدولة التي كاد يعروها الدثور بسبب الادارة السيئة

ولكن الحكومة لم تفعل ذلك بل أصدرت بيانها الذي رآه القراء الكرام وهو يباين ذلك الاتفاق من وجوه كثيرة. منها ان ذلك البيان يقول في المادة الرابعة «ان التعليم في الولايات العربية يكون في المدارس الابتدائية والاعدادية باللغة العربية» ولكنه نفى ذلك في المادة الخامسة أو الفقرة الثانية من المادة الرابعة بقوله: «ولاجل تعميم اللسان الرسمي يجب المحافظة على المدارس الاعدادية في مراكز الولايات ودوام التدريس فيها باللغة التركية»

ومنها ان البيان المذكور لم يترك للولايات سوى تعيين الموظفين الصغار واشترط معرفتهم التركية مع العربية بحجة انها اللغة الرسمية مع ان اتفاقية باريس تقضي بأن جميع موظفي البلاد العربية يعينون فيها ماعدا الرؤساء الذين يعينون بارادة سنية، وأن يقبل مبدئيا أن تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللسان العربي فيتيسر أن يكون أولئك الموظفون من أهل الولايات نفسها وفي هذا التعديل الذي جاء في البيان حرمان اهل الولايات العربية حتى من الوظائف الصغيرة كالتسويد وكتابة المحاضر، وفيه من الضرر على صغار المأمورين ما فيه لان معظمهم يجهلون اللغة التركية فاشتراط معرفتهم بها بمثل هذا القيد القانوني يوجب طرد الالوف منهم طرداً من وظائفهم الحالية باسم القانون بدلا من فتح الباب لغيرهم في خدمة حكومتهم المحلية

ومنها ان اتفاقية باريس تقول بلزوم ترك أمور النافعة للادارة المحلية وهذا البيان لم يتعرض البتة لهذا الامر مع ان ترك الامور النافعة للولاية واعتبار اللغة المحلية لغة المعاملات الرسمية من أهم ما تعلق عليه آمال المصلحين في اصلاح ادارة البلاد بيد أهلها والاعتماد في ترقيتها على أبنائها

ومنها أن اتفاقية باريس نصت على أن يعطى مقدار من المال لسد عجز الدوائر التي تترك ادارتها للولايات (ويراد بها بالضرورة المعارف والنافعة) ويعطى غير ذلك نصف رسوم العقارات على أن يصرف للمعارف ولكن المادة التي جاءت في بيان الحكومة بخصوص مالية الولاية لم تصرح بذلك بل هي غامضة كما يرى القراء الكرام

أما ما يتعلق بالمناصب والوظائف التي تقرر أن تعطى للعرب في الاتفاق المكتوب والاتفاق اللساني المفصل له فنترك الكلام عليه لانه في نظر حزبنا أمر ثانوي يراد منه الثقة بتنفيذ تلك المواد على وجهها. على ان هذا البيان على نقصه وغموضه ومباينته لاتفاقية باريس وعدم الاشارة فيه الى ما ورد فيها أيضاً من اعتبار قرارات

المجالس العمومية نافذة فانه طرأ عليه نقص آخر لما صدرت الارادة السنية بتنفيذه كما يعلم ذلك من مقابلتهما ولا حاجة للبيان

وهذا كله يدل على ان الحكومة لم تستعمل الصراحة في رفض أو قبول مطالب المصلحين فكان ذلك داعية الريب فيما تعد به من الاصلاح، ولهذا عدلت اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر عما كانت قررته عند ما أذيع خبر قبول الحكومة لمطالب العرب وهي أن ترسل وفدا الى الاستانة ليشكر الحكومة على ما أظهرته من الميل لاجابة مطالب المصلحين فقد كانت رفعت شكرها ببرقية الى الصدارة معربة عن استبشارها بعصر ترق جديد تدخل فيه الامة العثمانية، وعصر وئام يكون فاتحة خير وسعادة على العنصرين الكريمين الترك والعرب العثمانيين، وكتبت بغرضها من ارسال الوفد الى أحد أركان الدولة منتظرة رأيه في الامر، وفي أثناء ذلك أعلن بيان الحكومة فاذا هو كما قدمنا مباين لاتفاقية باريس، ولا يختلف عن قانون الولايات الا بشيء طفيف، فأحزن ذلك الذين كانوا مستبشرين بحسن نية الحكومة من الشعب العربي، وأوجب عدول اللجنة العليا عن ارسال الوفد، وكتبت ببيان السبب الى أحد أركان الدولة الذي كانت كتبت اليه قبل ذلك. وجاء في آخر كتابها الذي أرسل باسمها من رئيس اللجنة العليا قوله:

« ولما جاءت التلغرافات العمومية مبشرة بتصديق الحكومة على الاتفاقية التي تمت مع العرب رأينا أن نبرهن للحكومة على اخلاصنا وحسن نيتنا وعلى شكرنا العظيم فقدمت تلغرافاً بالنيابة عن اللجنة للصدارة أعربت فيه عن شكرها وآمل أن تكون دخلنا في عصر جديد من عصور الاصلاح الحقيقي وذكرت فيه ان حزبنا سيوفد وفداً خاصا لتقديم الشكر للحكومة. ورغماً عن تكذيب مركز الاتحاد والترقي لخبر هذا الاتفاق بصورة مهينة لطلاب الاصلاح كما رأيتم ذلك بالضرورة في جريدة طنين فان اللجنة كانت باقية على هذا العزم لاعتبارها ان الحقائق هي التي تنشد لا الالفاظ وان ماصار الاتفاق عليه في باريس والاستانة مع أبناء العرب وان كان دون ما في برونغرام حزب اللامركزية الا انه يكفي للدلالة على حسن التفاهم مع الحكومة والسير في سبيل الاصلاح ولو بالتدريج، وليس لنا غاية من وراء ذلك كما يشهد الله. ولكن الحكومة ببيانها الاخير شوهت مواد تلك الاتفاقية تشويها ولم ترض بذلك القليل الذي رضينا به فأدخلت اليأس من جديد في نفوس أعضاء حزبنا ونفوس الامة العربية جمعاء فرأت اللجنة أن تؤخر الآن ارسال الوفد وأن تخاطبكم بصفتكم من شهود ذلك الاتفاق في باريس بما عولت عليه، وهو انها توقف ارسال الوفد على أحد أمرين: إما رضاء الحكومة بالاتفاقية

المذكورة وتطبيقها بالحرف ، واما أن تودع مسئلة اللامركزية برمتها الى رأي الامة بأن تصادق على برنامج حزبنا ليسير في تأييد مبدئه بالطرق القانونية التي تسير فيها الاحزاب عامة في كل مملكة دستورية فاذا كانت البلاد مستعدة لهذا النوع من الحكم ثبت مبدأنا ونفذ بالتدريج ، واذا كان غير ذلك نكون قمنا بالواجب الذي تدعونا اليه ضمائرنا ونعتقد انه حتم علينا بازاء دولتنا ووطننا ، واذا كانت الحكومة لاترى هذا ولا ذاك ولا توافق على الاتفاقية ولا تقبل الاعتراف بهذا الحزب فقد عولنا معتمدين على الله وحسن النية والاخلاص لهذا الوطن ومعونة الامة العربية وأهل الرأي فيها على المضي في الوجهة التي رسمناها لانفسنا لاجل سعادة الاوطان وسلامتها وسلامة الدولة أيضاً وتترك تقدير النتائج المترتبة على ذلك الى ضمائر القابضين على زمام الامر اليوم » الخ

***

فهذا الكتاب وما قبله من البيانات الواضحة يثبت لابناء الامة العربية الكريمة اننا لم نأل جهداً في تحقيق رغباتها وتأييد مطالبها في اصلاح الوطن وترقيه وسعادته وان رائدنا الاستقلال لدولتنا ووطننا ، وانما هذا الاخلاص لايمنعنا اذا رأينا اصراراً من الحكومة على رأيها القديم في الامة العربية ومطالبها وتسويفا في اجابة مطالبها ان نتخذ خطة العزم والحزم والثبات امام كل الموانع التي تحول دون تحقيق آمالنا في ترقي بلادنا واسعاد أهلها وجعلهم قوة ذات حياة وحركة ، متضامنين في العمل على صيانة الوطن وسلامة العنصر العربي الكريم من الاخطار المحدقة به ، خصوصاً في هذا العصر الذي اشتد فيه التنافس بين الامم في مضمار تنازع البقاء ، وأصبحت كل العناصر العثمانية عرضة لفقد الاستقلال والموت الشائن المهين ، موت الخمود والخمول ، اذا استمرت حالة على الحكومة في كل شيء فاقدة كل وسائل الارتقاء والكمال والاعتماد على النفس

وانما نعتمد في هذا التضامن الداعي لنجاة الوطن ونجاة الامة من الاضمحلال على ذكاء العنصر العربي الكريم وكفاءة أبنائه واستعدادهم وعلى النية الخالصة لله وللوطن والدولة ، ونرجو أن يؤازرنا على سعينا هذا كل من أظلته سماء البلاد العربية لتثبت للعالم أجمع أن الامة العربية التي قوي الزمان على نحو معظم الامم القديمة لم يقو على محوها ، وان الامة التي استمد منها السالم القديم روح المدنية والتشريع منذ ستة آلاف سنة أي من عصر حمورابي وكان العالم الجديد مديناً في مدنيته لها من الف سنة أي من عصر الرشيد والمأمون وما بعدهما لايعجز العدل والانسانية أن تستحق بأقدام العاملين والسياسيين . وان الاوطان التي أنشئت

هو رابي أول واضع للشرائع المدنية وأخرجت مثل موسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام الذين قلبوا نظام العالم الانساني وأخرجوه من ظلمات الوثنية والرذائل الى نور التوحيد والفضائل ،لا يجوز أن تكون أوطاناً لغير أهلها النابتين من ترابها والناشئين فيها مادام في صدورهم نفس يتردد ويدل على الحركة والحياة

* *

لا يوجد فيما نعلم عربي مخلص تظله راية الهلال العثماني الا ويريد البقاء للدولة والحياة مع اخوانه الاتراك تحت راية واحدة هي راية الهلال ، ليكونوا قوة له وهو يكون قوة لهم وكلاهما قوة للدولة، كما انه لا يوجد عربي يعقل معنى الحياة والوجود يرضى أن يكون مكانه من هذه الدولة مكان العبد المملوك من المالك ، والمسود من السيد ، ولا مكان الاجنبي من الفاتح المستعمر، بل يطلب كل عربي يعقل معنى الحياة أن يكون مكانه من الترك في هذه المملكة مكان الاخ الشقيق من أخيه الشقيق ، لا يمتاز أحدهما عن الآخر بحق شرعي ولا قانوني، وانما يتفاضل افراد كل من الشعبين بعلومهم وأعمالهم. ويعتقد عقلاء العرب ان بقاء الدولة بدون هذه المساواة مؤلفة من هذين العنصرين محال ، واذا هما افترقا — لا قدر الله — فالله وحده هو العليم بالمآل

فاذا كان اخواننا هؤلاء لا يريدون أن يفهموا هذه الحقيقة — وإن أودوا بنا وبأنفسهم فنبذوا الجميع في هاوية الدمار — فان الشعب العربي قد عرفها ، وهو يريد الحياة ويجاهد في سبيلها ، بمنتهى ماعنده من القوة والجلد والحزم ، فمن العبث أو من الخطأ الموجب لتنافر القلوب وتجافيها أن يحال بينه وبين الاصلاح الذي يطلبه لنفسه ولاوطانه ، والقوة التي ينشدها لحفظ كيانه ، وبقاء الدولة التي يحترم وجودها ويود بقاءها، ولكن بقاء عزيز أشرف باقياً للامة العربية لا ضاراً بها قاضياً على وجودها

وبما ان الوسيلة لترقي هذه الامة وسلامتها هو أن يكون لها حق الاشراف على مرافق بلادها، وحق المشاركة في ادارة مصالحها، وحق التعليم والتعامل بلغتها ، وهذا لا يتأتى بغير الادارة اللامركزية فقد رأى عقلاؤها والمفكرون فيها وجوب السعي لنيل هذا النوع من الادارة بكل الوسائل الممكنة . وبما انه ما من عاقل من ابناء العرب يطلب شيئا فوق اللامركزية الادارية التي تضمن له الحكم الذاتي من جهة وبقاء الرابطة السياسية بالدولة العثمانية من جهة أخرى — بناء على ذلك كله — تدعو اللجنة العليا لحزب اللامركزية كل الجمعيات العربية وكل العقلاء من افراد هذه الامة الكريمة الى توحيد الكلمة والوجهة والغاية ومؤازرتها فيما تدعو اليه من المطالب العامة الموافقة لمصلحة الجميع ، ومتى نلنا هذه الاصول العامة تبعها بالسهولة ما يطلبه بعضهم لبعض الولايات خاصة ، على ان انصارها والقائلين

بصحة مبدئها في سائر انحاء البلاد العربية كثيرون ولله الحمد، بل هم جماهير أهل الرأي والغيرة والاخلاص ، لاكما يفتش رجال الدولة طلاب المنافع والناصب بالتملق والدهان ، وستعلم حكومتنا ان الامة العربية متحدة متكافلة ، تردد صوت طلاب الاصلاح اللامركزي في كل مكان، وعسى ان تقنع بالآية التي تراها اليوم فلا تحتاج الى ما هو اكبر منها من الآيات .

(مظاهرة العرب السلمية اليوم)

في هذا اليوم الذي يصدر فيه هذا المنشور ترى حكومتنا العليا في الآستانة آية من آيات صدقنا ونصحنا واخلاصنا لها — في هذا اليوم تهتز أسلاك البرق وتنبض عروقه بين عاصمة الدولة وجميع الولايات العربية العثمانية والجاليات العربية العثمانية في الممالك الاجنبية ، فتشعر حكومة العاصمة بما تنبض به قلوب العرب العثمانيين في مشارق الارض ومغاربها ، — في هذا اليوم تستوي الشمس على كرسيها من القبة الزرقاء — ونظامة الصدر الاعظم مستو على كرسيه في الباب العالي ، ووفود طلاب اللامركزية من العرب واقفون في ادارات البرق (التلغراف) في سورية وفلسطين والجزيرة والعراق وفي أوربا وأمريكا يخاطبون نظامته بما نصه العربي (بعد عنوان الخطاب) :

«قد برهنت الامة العربية باقوالها وأفعالها ، ومسلك أحزابها وجمعيتها وعقلها ، على شدة اخلاصها لدولتها ، وحرصها على سلامة السلطنة العثمانية كلها ، واتفاق شعوبها على عمرانها وترقيتها. وقد ثبت لها بالبرهان ان ذلك لا يتحقق ولا تبقى الدولة وتحيا الا بالادارة اللامركزية الواسعة التي يظهر بها استعداد كل شعب من شعوب الامة العثمانية لتختار ي في ميدان العلم والعمل. وقد سمعنا عن لسان مولانا السلطان الاعظم وأركان دولته مايدل على الرغبة في اجابة الامة والعرب خاصة الى مطالبهم الاصلاحية ، فنحن لهذا نستوهم من مقام الصدارة العظمى اعلان وتنفيذ أحكام اللامركزية الادارية الواسعة في ولايتنا ، واعطاء الشعب حريته في هيئاته النيابية وامور المعارف والنافعة وجميع الشؤون الاقتصادية المحلية ، واعتبار اللغة المحلية لغة رسمية ، والامر لوليه

*

— وفي هذا اليوم ترفع اللجنة العليا لحزب اللامركزية الادارية العثماني برقية الى نظامة الصدر الاعظم تؤيد بها برقيات امتها الكريمة هذا نصها :

الاستانة ـ الصدارة العظمى

اليوم تظهر لكم الامة العربية رأيها وارادتها بالبرق من كل جهة ، وتطالبكم بلسان أهل الرأي فيها باعلان اللامركزية الادارية الواسعة في كل ولاياتها . فلجنة حزب اللامركزية بمصر تنهي الى مقامكم انها تؤيد هذا الطلب الحق بكل قوتها ، راجية من حكمة حكومتكم إحلال رأي الامة الموافق للشرع والدستور محل الاعتبار والقبول

رئيس حزب اللامركزية بمصر
رفيق العظم

صفوة القول وخلاصته

ان الأمة العربية متفقة في جميع الولايات العثمانية على طلب الادارة اللامركزية الواسعة المبينة قواعدها الكلية في برنامج الحزب ، ويؤيد أهل الولايات في ذلك المهاجرون من اخوانهم العرب في مصر وأوربة وأمريكة . ولا ينافي اتفاقهم على القواعد العامة وتضامنهم وتكافلهم فيها بعض المطالب الخاصة ببعض الولايات كطلب جمعية بيروت الاصلاحية امورا مخالفة لبعض مطالب جمعية البصرة مثلا . فطلاب الاصلاح كلهم إلب واحد وكلمتهم واحدة ، والامة كلها معهم تشد أزرهم وتنبذ من يخالفهم نبذ النوى . ولا يمكن ان تسكن هذه الحركة ، وتسكت الاحزاب والجمعيات عن الصراخ أمام الأمة والحكومة ، بالتلهي ببعض قشور المطالب وما هو مطلوب منها في المرتبة الثانية ، أو ما هو منها بمنزلة الفروع من الاصول

اصول المطالب وما لا بد منه الا منه

الاصول الاساسية من مطالب العرب هي ما اشارت اليه برقية الامة وهذا تفصيله بالاختصار :

(١) حرية الشعب في هيأته النيابية . وأهمها حريته في انتخاب أعضاء مجالس الولايات العمومية ومجلس المبعوثين وغيرها ـ وجعل جميع قرارات المجالس العمومية نافذة فيما هو داخل في اختصاصها وهو كل ما يتعلق بمصلحة الولايات التي لا تتعلق بالسياسة الخارجية ولا الحربية

(٢) حريته في أمور المعارف . وأهمها ان يكون التعليم كله باللغة العربية ، وان تتناول ادارته المجالس المحلية

(٣) حريته في أمور النافعة والشؤون الاقتصادية بأن تكون جميع أعمالها بأيدي المجالس المحلية ، الا ما يتعلق بالسياسة الخارجية أو الحربية ، فالمجالس العمومية في هذا حق الرأي المحترم فقط ، واما حق التنفيذ فمن خصائص الحكومة العليا في العاصمة . وعلى كل حال لا يجوز اعطاء امتياز في الولاية بانشاء طريق

أو استخراج معدن أو عمل زراعي ولا بيع أرض أميرية ونحو ذلك من الشؤون الحليه الا بقرار من مجلسها العمومي

(٤) اعتبار اللغة العربية رسمية في جميع الولايات العربية بان تكون جميع معاملات الحكومة بها في هذه الولايات، فلا يقبل فيها موظف الا من أهلها الذين يحسنونها قولا وكتابة، لان نشر التعليم بلغة الامة كما يجب يتوقف على التعامل بها في شؤونها ومصالحها العامة

فهل نالت الامة هذه الاصول الاساسية تساهلت فيما عداها وفي بعض الفروع المترتبة عليها والتدرج فيها. ذلك بان حياة الامة لا تكون الا بحريتها فيما مر ذكره، وحياة لغتها بالعلم والعمل، وتدبير ثروتها والاستقلال بمنافعها الاقتصادية كلها، والا كانت جاهلة فقيرة ذليلة مضطهدة ابد الدهر. فاذا ساعدت الامة العربية حكومتها على ذلك تعتقد أنها تريد لها الحياة فتكون مخلصة لها كل الاخلاص، والا عملت كل ما في طاقتها للوصول الى حقها في احياء لغتها والحياة بها، واحياء أرضها، والتمتع بخيراتها ومنافعها. ومن أراد الحياة الشريفة الطيبة لا يلام، واذا سعى لها سعيها نالها بسلام او غير سلام، ومتى أرادت الامة فعلت، ومتى سارت وصلت، وتلك سنة الله في جميع الامم، ولن تجد لسنة الله تبديلا.

صدر بمصر القاهرة في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٣١ ـ ٢٦ ايلول سنة ١٣٢٩ (مالية عثمانية) ٩ اكتوبر سنة ١٩١٣

الجنسية واللغة

يراد بالجنسية الانتساب الى قوم تضمهم جامعة واحدة ويخضعون لقانون واحد بدون التفات الى وحدة الاصل وكثرة العدد واختلاف اللغة والدين، كالجنسية الفرنساوية والالمانية والانكليزية والعثمانية والنمساوية الخ. وهي في عرف الناس وفي نظر رجال الحكومات صفة لازمة للقومية وقوة مقوّمة لكيان المملكة وحفظ المجتمع، وفي نظر بعض علماء الاجتماع ضلال من ضلالات الزمان، التي استولت كما استولى غيرها على الاذهان، ولا بد ان يقضي الزمان بالغائها كما قضى على غيرها من الاوهام والخرافات

يظهر لاول وهلة ان هذا الرأي الاخير بدعة تزعزع أركان الوطنية، وتبدد عناصر القومية، وتضعف روابط الجامعة وتهدم بناء المملكة. ولكن يتضح بعد الامعان والتمعن في مايلي انه حقيقة لا بد من ثبوتها في المستقبل البعيد